وهذه الظاهرة هي التي تهدّد أمن وسلامة الدول والكيانات السياسية والاقتصادية الضعيفة، مقابل الدول الاستكبارية ذات القدرات السياسية والإعلامية والاقتصادية الكبيرة. لقد تساقطت هذه الحواجز في غياب من وعي الرأي العام الإسلامي لما يجري في الساحة الإسلامية، سياسياً وثقافياً واقتصادياً، وفقدت الساحة الإسلامية حصانتها، من غزو الشركات الاقتصادية الغربية العملاقة لأسواقنا. وقد تمكّنت هذه الشركات في المنافسة الحُرّة التي تجري بينها وبين مراكزنا الاقتصادية والصناعية الداخلية، من عزل مراكز الإنتاج الصناعي الداخلي وأضعافها، واكتساح الأسواق في العالم الإسلامي. طبعاً بالمنافسة الحرّة، كما لو جرى قانون تكافؤ الفرص بين عامل ضعيف لايملك غير جهد ساعديه، وآخر يملك رؤوس الأموال الطائلة.. إنّ قانون تكافؤ الفرص قانون عادل بلا شكّ إذا طُبّـِق في ظروف مستويات اقتصادية ومعيشية متقاربة، أمّا عندما يُطبّـَق في ظروف معيشية مختلفة، وعند مستويات